منظمة الصحة العالمية

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الحادي عشر
البند ٢-١ من جدول الأعمال المؤقت

EBPBAC11/2
١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩

الإصلاحات الإدارية: تقرير مرحلي

تقرير من الأمانة

١- تلخص هذه الوثيقة التقدم المحرز منذ صدور التقرير الذي قُدم إلى اجتماع اللجنة العاشر.[١] وهي تركز على نظام الإدارة العالمي (نظام تخطيط الموارد التشغيلية بالمنظمة)، ومركز الخدمات العالمي وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

نظام الإدارة العالمي ومركز الخدمات العالمي

٢- بدأ نظام الإدارة العالمي عمله في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ بالمقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية وفي مكاتبه الخارجة عن المقر ومركز الخدمات العالمي والمكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ (بما في ذلك المكاتب القطرية في ذلك الإقليم).

٣- وبعد مواجهة مصاعب في المراحل الأولى (كما أشارت إلى ذلك اللجنة في دورتيها الماضيتين) أحرزت الأمانة تقدماً مطرداً فيما يتعلق بتعزيز النظام وتكييفه حتى يتسنى تلبية احتياجات المنظمة على نحو أفضل. وفي الشهور القليلة الماضية تركز العمل على تثبيت النظام بما في ذلك القضاء على المشاكل التقنية التي يشكو منها وإدخال التحسينات المبرمجة عليه بهدف ضمان استعداد النظام لدعم المراحل التالية لتشغيله. وقد تم الاضطلاع بأعمال لإيضاح شتى العمليات والأدوار والمسؤوليات في النموذج الجديد للعمل.

٤- وقد تم وضع أسس عملية شاملة للاستعراض لتوجيه عملية المضي في إدخال النظام. وتم تقدير التقدم المحرز استنادا إلى ثلاثة معايير: ثبات النظام، واستعداد مركز الخدمات العالمي في كوالالمبور لاستيعاب المزيد من حجم العمل، وتأهب الأقاليم المعنية وخاصة من حيث محتويات وأنساق المعطيات التي يتم تقييمها من زاوية الاستعداد والتغيرات الطارئة على أسلوب العمل وتدريب الموظفين. وقد تم إحراز بعض التقدم في جميع هذه المجالات الثلاثة ولو أن الأمر لايزال يحتاج إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات. وبناءً على ذلك فإن الأمانة تزمع تنفيذ نظام الإدارة العالمي في إقليم شرق المتوسط والإقليم الأوروبي وإقليم جنوب شرق آسيا ابتداءً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ وفي الإقليم الأفريقي في وقت لاحق من ذلك العام.

---

١ الوثيقة EBPBAC10/2. وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير اللجنة (انظر الوثيقة م ت١٢٥/٢٠٠٩/ سجلات/١، المحضر الموجز للجلسة الأولى، الفرع ٤) (النص الإنكليزي).

٥- وتمهيداً لتنفيذ النظام في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، تم إدراج عدة وظائف في الأقاليم الثلاثة المعنية في أواخر عام ٢٠٠٩ بما في ذلك (١) كشوف مرتبات الموظفين المعينين بموجب عقود مؤقتة، (٢) قاعدة المعطيات الخاصة بالموردين، (٣) برنامج الخدمة الذاتية الذي يمكّن الموظفين من الاطلاع على تفاصيلهم الشخصية وعلى المعلومات المتعلقة بالمدفوعات المصروفة لهم. وعلاوة على ذلك قامت الأقاليم الثلاثة كلها بإعداد الخطط التشغيلية الخاصة بالثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ وأدرجتها في النظام. وتم تنظيم دورات تدريبية مكثفة لصالح الموظفين لضمان امتلاكهم للمهارات اللازمة لتشغيل النظام وفهم المعاملات الجديدة.

٦- أما بالنسبة إلى مركز الخدمات العالمي فإن المعيارين اللذين تم استناداً إليهما تقدير مدى استعداده لتمديد العمل بالنظام فيتمثلان في التقيد بتجهيز المعاملات على النحو المبيّن في الاتفاقات الخاصة بالتزويد بالخدمات وتحقيق أوقات قياسية في مجال القدرة على الاستجابة لطلبات مستخدمي النظام. وقد تم إحراز تقدم جيد في ميدان الأداء في هذه المجالات على مدى الشهور الماضية ومن المتوقع أن يتم التمكن من الحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة في الوقت الحاضر عندما تبدأ الأقاليم الثلاثة الأخرى باستخدام النظام. وهناك ثلاثة عوامل تسهم في هذه التوقعات وهي وجود موظفين أكثر تمرساً في مركز الخدمات ووجود نظام أفضل أداءً وتحسّن البيانات التي يزوّد بها المستخدمون النهائيون النظام، ولابد، في المستقبل، من زيادة الاعتناء بتطوير معايير الجودة فيما يتعلق بالعمليات التي يضطلع بها مركز الخدمات العالمي.

٧- وإجمالاً، وعلى الرغم من أن الفوائد الكاملة المرجوة من نظام الإدارة العالمي لم تتحقق بعد فإنه عاد بالفعل بفوائد كثيرة على المنظمة. ومن الأمثلة في هذا الصدد تحسّن إمكانيات الاطلاع على المعلومات الخاصة بعملية صنع القرار وتحسن جودة تلك المعلومات، كما أن استخدام النظام يدعم بشكل فعال التحلي بالمزيد من الانضباط في عملية الميزنة ويقلل من الوقت المخصص لمعالجة المعاملات الروتينية كما أن بالإمكان، الآن، تطبيق مبادئ المساءلة بشأن القرارات المتخذة بطريقة أيسر.

٨- غير أنه مما لابد من الاعتراف به، في الوقت ذاته، أن هناك تحديات أخرى ماثلة في طريق التنفيذ. ذلك أن الخبرة المكتسبة خلال ما يزيد على عام فيما يتعلق بتنفيذ نظام الإدارة العالمي بيّنت أن هناك متطلبات لتعزيز النظام من شأنها أن تحسن يسر استخدامه وتبسّط انسيابية العمليات التي ينطوي عليها. وعلاوة على ذلك لابد من بذل جهود إدارية مستدامة لإحداث التغيير بما في ذلك الاضطلاع بالمزيد من التدريب وتفعيل التواصل من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على أكمل وجه على النظام وعلى النموذج الجديد لتقديم الخدمات في إطار الأمانة حتى تجني المنظمة الفوائد على أكمل الوجوه.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٩- بدأت منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٨، في إطار برنامجها المعني بتحديث الهياكل بما في ذلك إقامة النُظم التشغيلية الأساسية دعماً للإدارة القائمة على تحقيق النتائج، وتمشياً مع المبادرات المماثلة المتخذة على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة، في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام طبقاً لما جاء في القرار ج ص ع٦٠-٩. ويهدف الانتقال إلى هذه المعايير إلى الإبلاغ على نحو أجود عن المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بالميزانية استناداً إلى مبدأ الإنجاز والإفصاح التام عن كل الأصول والخصوم على نحو يحسّن إمكانية عقد المقارنات ويحسّن الشفافية والمساءلة ويدعم تحسين عملية صنع القرار ويعزز الحوكمة.

١٠- وقد تم عرض بيانات المنظمة المالية، في عام ٢٠٠٨، في الشكل الذي ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الرغم من أن بعض الأرقام التي وردت في تلك البيانات لم تمتثل لتلك المعايير. ومن الأمثلة على ذلك أن أرصدة الأصول الثابتة التي يجب أن تعكس قيم كل أصول المنظمة المعمرة مثل المباني ومعدات المكاتب والمركبات أو الخصوم المتعلقة بالمستخدمين في المستقبل، يجب الاعتراف بها اعترافاً كاملاً.

١١- وأدت تعقيدات عملية تنفيذ المعايير والحاجة إلى تحديث النُظم الحاسوبية إلى تأجيل الكثير من هيئات منظومة الأمم المتحدة تنفيذ هذه المعايير على النحو الكامل الذي كان مقرراً أن يتم في عام ٢٠١٠. وقد سبقت منظمة الصحة العالمية كل هيئات الأمم المتحدة تقريباً عندما أصبحت، في عام ٢٠٠٨، تمتثل جزئياً للمعايير ومن المتوقع أن تمتثل كلياً لها بحلول عام ٢٠١٠. غير أن هناك بعض المصاعب التي تظل تعترض ذلك في بضعة مجالات ولاسيما مجالي الأصول الثابتة وقوائم الجرد وذلك بسبب القيود المفروضة على الموارد (ذلك أن المنظمة تتفرد من بين هيئات الأمم المتحدة من حيث عدم توافرها على فريق مكرّس لمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). ومع ذلك فإن المنظمة تتوقع أن تتوصل إلى الامتثال التام للمعايير في بحر الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ كما تقتضي ذلك أحكام المادة ١٣-٢ من اللائحة المالية.[١]

الإجراء المطلوب من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

١٢- اللجنة مدعوّة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

= = =

١ انظر الوثيقة ج ص ع٦٢/٢٠٠٩/ سجلات/١، الملحق ٢، للاطلاع على نص اللائحة المالية المراجع طبقاً لأحكام القرار ج ص ع٦٢-٦.